المنطقة الآمنة وتداعياتها في شمال شرق سوريا

د. ريبر خلف – باحث في مركز الفرات للدراسات

بحَثَت الأطراف المشاركة في الأزمة السورية عن الكثير من التفاهمات لحل القضية ولو بشكل مؤقت، فكانت فكرة المصطلحات كـ "الممرات الآمنة، وخفض للتصعيد، والهُدن، والمناطق العازلة، وكان آخرها المناطق الآمنة"، حلول مؤقتة، لا تحمل في طياتها أية نتائج واضحة، كونها لا تحمل أي صيغة قانونية، وتحتاج لموافقة أممية، كما أن الخشية من تعرضها لفيتو؛ تدفع بهذه الجهات إلى العمل خارج الإطار القانوني للأمم المتحدة، وقد دخلت هذه المصطلحات في نطاق العُرف الدولي، إلا أنها لم تُقنّن بعد لتكون ضمن قواعد ومبادئ القانون الدولي[١]، وفيما يلي نذكر أهم هذه المصطلحات وتداعياتها خلال الأزمة السورية.

مناطق خفض التصعيد: وهي مناطق أو مساحات يجري الاتفاق عليها بين الدول الضامنة، الهدف منها حماية المدنيين، وضبط الأعمال القتالية فيها، كما أن الضمان لهذه المواقع أقل من المناطق الآمنة آو العازلة، كونها تهدف إلى التهدئة أو التخفيف على الإيقاف بشكل نهائي. وقد دخل هذا المصطلح خلال الأزمة السورية عام ٢٠١٧، بين الدول الضامنة (روسيا وتركيا وايران) لتشكيل مناطق عدم الاشتباك في ثماني محافظات تتواجد فيها الفصائل المسلحة.[٢]

المنطقة المنزوعة السلاح أو العازلة " وهي منطقة تتطلب قرار من مجلس الأمن، وفرض حظر جوي، وقوات على الأرض يتم فرضها في النزاعات المسلحة بالاتفاق بين الدول المتحاربة أثناء الهدنة. أما قانونياً" فهي عادةً تكون على الحدود بين دولتين، يتم الاتفاق عليها لحفظ الأمن على الحدود، مع حظر جوي وبموافقة مجلس الأمن". وتم طرح فكرة إنشاء هذه المنطقة في سورية في

[١] المنطقة الآمنة في القانون الدولي.. نشأتها إرهاصاتها وشروط نجاحها، رسالة بوست.

[٢] ماهي مناطق خفض التصعيد في سوريا وآليات تطبيقها.

التاسع من أيلول ٢٠١٨ عبر تفاهم بين تركيا وروسيا للفصل بين المجموعات المسلحة والحكومة المركزية.[٣]

إلا إن نتائج تطبيق هذين المصطلحين؛ أو المنطقتين اللتين تم ذكرهما كانت بعيدة عن الحل السياسي وفق ما روّج له بالمفاوضات بما يخفف من حدة الأعمال العدائية،[٤] بل إن الحسم العسكري كان سيد الموقف لصالح أحد الأطراف المتنازعة وفرض سياسة الحكم بالأمر الواقع بالقوة أو بإجبارها على دخول المصالحات، انتهت بالتضييق على المعارضة، أما الدول الضامنة فقد خرجت بمكتسبات يضمن لها وجودها ونفوذها في المنطقة. وبعد هاتين المنطقتين في سورية دخل مصطلح جديد وهو:

المنطقة الآمنة

لا يوجد أي تعريف قانوني حول المنطقة الآمنة، إلا أنها وردت في المصطلحات السياسية الأممية، واستخدمت كممر آمن للسكان أو الجنود، أو أماكن آمنة للمستشفيات، أو مناطق وقائية منزوعة السلاح، لفرض الحماية للمدنيين، ويمنع فيها تحليق للطيران العسكري، كما إنها تحتاج لموافقة مجلس الأمن بحجة توفير التدخل الإنساني بناء على توصيات لجنة حقوق الانسان[٥]. وفي اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، لم يُلاحظ أي وجود لهذه العبارة، ولا في البروتوكولات الملحقة في عام ١٩٧٧، وإنما تتحدث عن جهود لمنظمات أممية معنية بحماية المدنيين، ومما جاء في هذا الصدد في اتفاقية جنيف الرابعة، ١٩٤٩:

> **الباب الثاني: الحماية العامة للسكان المادة (١٣) : والتي تنص على حماية السكان في بلد النزاع دون أي تمييز مجحف يعود بشكل خاص للعنصر أو الجنسية أو الدين، أو الآراء السياسية.**
>
> **الباب الثالث: أحكام عامة تنطبق على أراضي أطراف النزاع/ المادة (٢٧): للأشخاص المحميين في جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية**

---

[٣] عنكير عبد الكريم، في الفرق بين المنطقة العازلة والمنطقة الآمنة. وبأيهما تطالب تركيا ؟، مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، لندن، ٢٠١٤، ص ١.

[٤] سر إخفاق مناطق «خفض التصعيد» في سوريا.

[٥] عنكير عبد الكريم، المرجع السابق، ص٢.

وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم وحقوقهم العائلية، ويجب معاملتهم في جميع الاوقات معاملة إنسانية، وحمايتهم بشكل خاص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد.

كما تشير المادة (١١ من الملحق) أن لا تكون هذه المناطق هدفاً للهجوم، بل تكفل أطراف النزاع الحماية والاحترام في جميع الأوقات[٦].

ظهر هذا المصطلح خلال الأزمة السورية على لسان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وتلقفه الساسة الترك حسب أفكار سابقة ليروجوا له حسب غاياتهم في شمال شرق سوريا، فاختلطت المفاهيم- بغياب التعريف الأممي الدقيق- بين المفهوم التركي، والأمريكي، والكردي له، وذلك بعد سلسلة من المصطلحات السابقة (مناطق خفض التصعيد، والمناطق العازلة) التي ظهرت بين القوى المشاركة في هذه الأزمة غربي الفرات. ولم تتضح معالم هذه "المنطقة الآمنة" في شمال شرق سوريا بين الولايات المتحدة وتركيا والكرد حتى الآن، لكي يتسنّى تصنيفها قانونياً كمنطقة منزوعة السلاح أو لأهداف إنسانية أخرى، كتأمين السكان مثلاً، في حين أنه من الممكن قراءة غايات الأطراف ذات الصلة وأهدافها من إنشاء هذه المنطقة، وتحليل مضمونها كالآتي:

خطوة نحو الاعتراف

تقتضي سياسة الدول الكبرى أحياناً الاعتراف بمنطقة ما كـ إدارة مستقلة ومحايدة وذلك في محاولة منها للسيطرة عليها والتحكم بالطرق والمنافذ التي تمر بها، فتبدأ بتمهيد الأرضية لهذه الخطة بدءاً بإبعاد خطر الهجوم عليها وحمايتها لحين الوصول إلى الهدف الحقيقي. ليضفي عليها صبغة الشرعية، من خلال تحويل الفرد فيه من مجرد كونه رقم مجهول في المعادلة الاجتماعية، إلى كونه مواطناً ذا حقوق؛ ومشاركاً فعالاً في المجال السياسي وتمكينه من رسم سياسات بما يضمن حقوقه.[٧] فالمنطقة الآمنة خطوة يراها البعض أرضية تؤدي لاحتمالية الوصول للاعتراف بالإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا وهي نتيجة تصب في مصلحة الكرد.

---

[٦] اتفاقية جنيف الرابعة، ١٩٤٩، بشأن حماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/ اغسطس ١٩٤٩، اللجنة الدولية للصليب الاحمر.

[٧] سناء منيغر، التنوع الثقافي من منظور الامن المجتمعي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة سطيف ٢، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، قسم الحقوق، ٢٠١٤، ص ٢٧.

فنموذج الإدارة الذاتية مشابه لنموذج اقليم كردستان من ناحية النمو. حيث فرضت المنطقة الآمنة في شمال العراق لحماية المدنيين العالقين على الحدود التركية في أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١، وبدلاً من ممارسة الضغط على تركيا لمساعدتهم سارع التحالف بقيادة الولايات المتحدة بإقامة منطقة آمنة في شمال العراق.[٨] في خطوة وجدها الجميع أنها مؤقتة، لكنها تطورت في مرحلة لاحقة، عندما أجروا أول انتخاب عام ١٩٩٢، لعمل حكومة اقليم كردستان، وعلى الرغم من الشك بعدم استمراريتها، لكن طول المدة منحها قوة أكثر، وإدارة أوسع، وتطوير للجيش، وفي عام ٢٠٠٣ أصبحت أكبر حليف للتحالف في الحرب ضد صدام حسين. كان من نتائجها الانفتاح نحو الاستقلال، وتطورت لتصبح شبه دولة، ومنحها إدارة ذاتية لتأسيس حكومة مستقلة بكافة مؤسساتها، من بينها القوة العسكرية والتي تحولت من حرب العصابات إلى قوة عسكرية فعالة ومنظمة.[٩]

وبناء على ذلك يمكن اعتبار هذا النموذج علامة جديدة وفاصلة للصراع المستمر للتأكيد على الذات الوطنية من خلال الحصول على واقع حقيقي للحكم الذاتي من الحكومة المركزية ودول الجوار وخاصة بعد أن أصبح النظام العالمي الجديد أكثر إيجابية تجاه الكرد، وهي خطوة يرى فيها الأخير فرصة للمطالبة بالحكم الذاتي[١٠]. فالتطورات الحاصلة في شمال شرق سوريا خلال حربها ضد داعش واشراكها مع التحالف الدوالي. هو تطور سريع نحو الاعتراف بشرعيتها أُسوةً بإقليم كردستان العراق، فالمنطقة الآمنة على جانبي الحدود بداية الطريق وتمهيد لتأسيس إدارة موسعة وتطوير للجيش. من شأنها قد تأخذ منحى اعتراف دولي، كوسيلة للحد من الفوضى وحرب أهلية، لتحول بذلك نظرة العالم نحو قوات سوريا الديمقراطية كقوة ديمقراطية، واستبدال حالة الانقسام في الشارع الكردي، بسياسة كردية متماسكة، من شأنها أن تفيد النهج الأمريكي لمواجهة التحديات.

---

[٨] انظر إلى ما حدث من قبل وتعلم: المناطق الآمنة في العراق والبوسنة

[9] Bengio, O. The Kurds in a Volatile Middle East, *Mideast Security and Policy Studies*. 130 (2017), The Begin-Sadat Center for Strategic Studies Bar-Ilan University, p. 13.

[10] Khdhir, D. H., Dynamics of Kurdish identity formation in the Kurdistan region-Iraq between 1991 and 2014, PhD thesis *(Unpublished)*, University of Nottingham, 2015, pp. 6 – 7.

وبالمقابل فإن الاعتراف بالأمر الواقع الحاصل في شمال شرق سوريا، سواء من ناحية التبادل التجاري أو الإنساني معها، أو القبول بدخول إدارة هذه المنطقة في جولات المفاوضات واعتبارهم جزءاً مهماً في صياغة الدستور الجديد، هي نتيجة لا تناسب تركيا التي ترى أن يبقى الاتفاق بينهما ضمن الإطار الأمني والعسكري فقط، واستبعاد الإطار السياسي الذي يدفعها للاعتراف بشرعية هذه الإدارة وقواتها، مما يدفعها للتفاوض معها بدلاً من معاداتها.

خطوة لتطبيق نظرية الدومينو

التخوف الرئيس لدى أنقرة وحتى إيران من تفعيل المنطقة الآمنة هي وسواس الاستقرار في شمال شرق سوريا بإدارة كردية. وهو ما يعرف بـ "وسواس الدومينو الثوري" لدى الحاكم، استناداً لنظرية الدومينو: وهي نظرية ظهرت في الخمسينات في الولايات المتحدة، وتقول بأنه إذا كانت دولة في منطقة معينة تحت نفوذ الشيوعية، فإن الدول المحيطة بها ستخضع لنفس النفوذ عبر تأثير الدومينو. وتفترض هذه النظرية وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين، وبمجرد زعزعة الاستقرار في تلك المنطقة تبدأ موجة الانتشار في المحيط.[١١] فهذه النظرية كانت السبب الأساسي لوقوف الولايات المتحدة في مواجهة أي تغيير ديمقراطي في دول أميركا اللاتينية، ووقفت بالتالي في مواجهة التحولات الاجتماعية والسياسية في هذه الدول، بل وساندت انقلابات عسكرية فيها من أجل وقف تحول هذه الدول إلى الديمقراطية، كما حصل في انقلاب غواتيمالا في خمسينات القرن الماضي، وجمهورية الدومينيكان وغيرها في القرن العشرين، مما تَرتب عليها حرب أهلية بين الجيش والشعب، الأمر الذي تطلّب تدخل شرطي المرور (ونقصد الولايات المتحدة هنا) لحل المشكلة بما يتناسب مع أهدافه[١٢]، وهو ما حصل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما يمكن تسميته بالاختراق الناعم، وترتكز على تساقط الأنظمة في الدول الرخوة التي لا تطبّق قوانينها المحلية[١٣]. فقد بدأت من تونس وتبعتها مصر وليبيا واليمن وسوريا، وهي خطوة تراها كل من تركيا وإيران وسوريا تطبق على المنطقة الآمنة بشمال شرق سوريا، وإن الولايات المتحدة وبعض

[١١] علي (نسرين)، نظرية الدومينو " الاختراق الناعم في الشرق الاوسط وشمال افريقيا "، المركز الديمقراطي العربي للدراسات، ٢٠١٦.

[١٢] هل هي نظرية الدومينو ؟

[١٣] علي(نسرين)، " المرجع السابق

الدول الأخرى (الاوروبية والعربية) تقف خلف تحريك هذه الأحجار (الدومينو). فسقوط قطعة الدومينو كما حصل في العراق وما يجري حالياً من تحرك هذه القطعة في سوريا سيتبعه تحرك باقي القطع في تركيا وإيران لحين سقوطها لتنتهي اللعبة بالفوز لصالح الكرد ويكسر جميع الحواجز التي تعيق تجمعهم. وعليه يسعى المصاب بهذه المتلازمة "الدومينو الثوري" لتكوين تحالف إقليمي أو دولي مع نظرائه ليتمكن من توفير مساحة دولية لممارسة قمعه بما يتناسب مع امتداد وسواسه.[١٤] فالمصلحة المشتركة تقتضي ضرب هذا المشروع، والاتفاق مع أي إجراء تعتمده تركيا حيال الكرد في سوريا بالنسبة للحكومة السورية وإيران.

خطوة لهيمنة ثقافية جديدة

وهي استراتيجية جديدة لبناء أمم أحادية الهوية القومية، من خلال تدخّلات متنوعة تفضي إلى تجميع السلطة السياسية مركزياً، والقضاء على أشكال السيادة المحلية أو الحكم الذاتي. وذلك يقوم على الصهر والإدماج إما بالصهر القسري الذي يؤدي لاعتداءات وإبادة لبعض الجماعات، وهذه القرارات الهامة تُتخذ في هيئات تحظى فيها المجموعة المُهيمنة بالأغلبية؛ كونها سياسة تُشكل خطراً على وحدة الدولة. إلا أن تقليص القومية أو الجماعة صعب سياسياً، لذا لجأت الدول إلى قمع هذه الهويات أو إصدار قانون يُمهد لذلك، كقانون الإصلاح اللغوي في تركيا عام ١٩٢٨ الذي روّج للغة واحدة وكتابة موحدة، وكان فعالاً في تحقيق الانصهار، حيث تمَّ مع مجموعات الريفيين الأميين[١٥]، أو من خلال تغيير التركيبة السكانية عن طريق الهجرة، فوفقاً لمنظري مدرسة كوبنهاجن، يؤدي التدفق الواسع النطاق للمهاجرين من خلفيات اجتماعية مختلفة إلى أن تصبح ثقافة هؤلاء المهاجرين هي المهيمنة في نهاية المطاف. فقد صُورت الأعداد الكبيرة للمهاجرين الإسبانيين في الولايات الجنوبية للولايات المتحدة منذ القرن السادس عشر بأنها تؤدي لتآكل الثقافة الأمريكية وقيمها السياسية[١٦]، فاليوم يُمثل الناطقون بالإسبانية أكبر أقلية في الولايات المتحدة البالغ عددهم ٥٣ مليوناً أي بزيادة ٥٠ بالمائة خلال عشر سنوات، وبحسب التوقعات فإن هذا الرقم سيتضاعف مرتين بحلول ٢٠٥٠ حيث سيصبح

---

[١٤] غانم (توفيق)، عندما يصير الحاكم سيكوباتيا، الشروق.

[١٥] بناء دول متعددة الثقافات، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

[١٦] سناء منيغر، المرجع السابق، ص ٢٠ – ٢١.

واحد من كل ثلاثة أمريكيين من أصول إسبانية[١٧]. وقد بدأت بعض الحكومات المركزية بتطبيق هذه الخطة في المناطق الكردية، ففي سوريا عام ١٩٦٥ بدأت تحت مسمى "الحزام العربي" الذي يسعى إلى تغيير التركيبة السكانية، بتشكيل حزام بعمق ١٥ كم (نحو ٩ اميال) على امتداد مساحة ٢٨٠ كم (١٧٤ ميلاً) بطول الحدود مع تركيا، وكانت تشمل الخطة أيضاً ترحيل الكرد المقيمين في قرى تدخل ضمن نطاق هذا الحزام في المناطق السورية، كما صودرت أراضيهم، وأعيد توزيعها على العرب في محاولة "لتعريب" المناطق الكردية، والحد من مطالب الكرد في الحقوق الثقافية والسياسية عن طريق قمع الناشطين واعتقالهم[١٨].

وفي العراق بادرت الحكومة المركزية النهج نفسه بتنفيذ هذه الخطة أواخر سبعينات القرن الماضي، حيث بدأت حكومة حزب البعث بتوطين العرب في بعض المناطق لتغيير التركيبة السكانية، وذهبت أبعد من ذلك حيث استخدموا السياسات الاستبعادية لتعزيز "تعريب" العراق وقمع الكرد بوحشية[١٩]، فقامت بإعادة توطين الكرد في بعض المناطق قسراً، وتوسَّعت الحكومة العراقية في تنفيذ هذه السياسة في ثمانينيات القرن الماضي أثناء حرب العراق وإيران، وفي عام ١٩٨٨، أطلق صدام حملة انتقامية ضد الكرد، من بينها الهجوم بالغازات السامة على حلبجة[٢٠].

أما في إيران، في بداية القرن العشرين، وخلال عقدين من حكم رضا شاه، مارست سلطته سياسة القضاء على تاريخ وثقافة جميع الأعراق غير الفارسية، فمنع جميع أشكال الممارسات الثقافية المحلية في المناطق الكردية، وتغيير أسمائها للفارسية، وحظر الطقوس الثقافية العرقية للكرد، وتشكيل قواعد عسكرية في أراضيهم، بُغية تهجيرهم من مناطقهم[٢١].

وخلال إعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، عمدت هذه الأخيرة إلى السيطرة على جميع المدن الكردية، وتهجير سكانها الكرد، واغتيال قادتهم البارزين[٢٢].

---

[١٧] تزايد استخدام اللغة الإسبانية في الولايات المتحدة.

[18] من هم الاكراد ؟

[19] Khdhir, D. H., op. cit., p. 46.

[20] من هم الاكراد ؟

[21] Aghapouri, H., Nationalism and Diaspora in Cyberspace: The case of the Kurdish diaspora on social media, The University of Auckland, 2018, p. 48.

[22] Aghapouri, H., Ibid., p. 50.

ترى تركيا في المنطقة الآمنة خطة لتفتيت الكرد عبر استبعادهم عن أراضيهم، ونشرهم في مناطق مختلفة، تجنباً لتشكيل كيان موحد يفضي لقوة متماسكة، واستبدالهم بسكان آخرين، وهو مشابه لمشروع قديم، فالمصلحة المشتركة حالياً تقتضي احتمالية تفعيل هذا الحزام، لعمل حدود خالية من الكرد، وهي نتيجة تصب ليس في مصلحة تركيا فحسب، إنما لجميع خصوم الكرد، والتوافق فيما بينها على اجراءات وشروط معاداة القضية الكردية، كإعادة توطين أكثر من مليون لاجئ سوري في المنطقة الآمنة شمال شرق سوريا. فتدفق هذا الكم الهائل من اللاجئين إلى هذه المنطقة سيخفف الضغط على تركيا اقتصادياً، إلا أن العامل الأكثر أهمية بالنسبة لها، فرصة دفع سكان هذه المنطقة من الكرد بعيداً عن حدودها، مما يصعّب على كرد تركيا السعي بنفس النموذج الذي يسعى فيه كرد سوريا للمطالبة بحكم ذاتي أو ما شابه، لذا تجد تركيا في هذه الخطوة فوزاً مزدوجاً لها على حساب الكرد في سوريا وتركيا. وقد وجدت ضالتها في المنطقة الآمنة كمشروع يؤدي لتغيير التركيبة السكانية، على غرار حملة التعريب في المناطق الكردية خلال السبعينات في العراق، وهي جزء من خطة لفصل كرد سوريا عن كرد العراق وإيران وتركيا، فعمق المساحة التي تطلبها تركيا لهذه المنطقة تشمل جميع المناطق الكردية على حدودها. ولكن التفاهمات الأخيرة مع الولايات المتحدة بددت آمال أنقرة؛ إذا أنها سعت إلى إقامة "مناطق آمنة" بعيداً عن المناطق الآهلة، بالإضافة إلى عودة النازحين من أهالي شمال شرق سوريا (حصراً) وطوعاً لمناطقهم، وكانت أول الدوريات المشتركة بين تركيا والولايات المتحدة كفيلة بإثارة حفيظة تركيا، وهي تحاول جاهدة للوصول إلى هذه الغاية.

خطوة نحو الفوضى واللّاأمن

في مقال "الاستراتيجيات العشر للتحكم في الشعوب" للناقد والمفكر الأمريكي (نعوم تشومسكي / Noam Chomsky) تقوم إحدى هذه الاستراتيجيات على مبدأ "اخلق المشكلة ووفّر الحل"، وهي تستخدم بشكلٍ عام من قبل المتنفذين في السلطة لتمرير قرارات معينة لا تحظى بقبول شعبي إلا بخلق فوضى أو أزمة، يضطر فيها الناس إلى المطالبة باتخاذ تلك القرارات لحلها. وهي تُعرف بطريقة "المشكلة – رد الفعل – الحل"، أي باختلاق مشكلة أو موقف يستدعي رد فعل الجمهور: مثلاً بترك العنف ينتشر في المناطق، أو التحضير لهجمات دموية. الأمر الذي يجعل الجمهور يطالب الحاكمين في السلطة لاتخاذ إجراءات وقوانين وسياسات

أمنية، من شأنه جعل الناس يغضون الطرف عن حقوقهم الاجتماعية وتردي الخدمات العامة على اعتبار ذلك الحل "شرٌ لا بد منه"[٢٣].

وهنا فإن نشر الفوضى في شمال شرق سوريا مهم (لتركيا ولبعض الأطراف الأخرى في سورية) لسببين:

اولاً: لأنه سيكون مصدراً للّا أمن بالنسبة للمجتمعات، وفق رأي المؤرخ الأمريكي "باري بوزن"، سواء لتسببه في نشوب صراعات أو حصول تطهير إثني، أو لإحداثه انخفاض في النمو الطبيعي للسكان[٢٤]. ومن الاحتمالات حول نتائج هذه المنطقة هي حالة نشر الفوضى في المكان، وهي نتيجة تصب في مصلحة تركيا وإيران وباقي الأطراف، ما عدا الطرف الخصم كالولايات المتحدة وحليفتها قسد. فتحويل شمال شرق سوريا لمركز فوضى يشكل تهديد للقوات الموجودة فيها، سواءً كانت محلية أو دولية، مما قد يضطرها للانسحاب، وقد جرت مثل هذه المحاولات في شمال شرق سوريا بدعم من إيران من خلال تحريض العشائر العربية مع آخرين، لتنفيذ أجندات خاصة بها في المنطقة، كما إن قوات من الحرس الثوري الإيراني ومقاتلين عراقيين وحزب الله كانت ضمن القوات التي ساعدت قوات النظام السوري في البوكمال أواخر عام ٢٠١٧، مما شكّل هذا التطور تهديداً للولايات المتحدة بعد خسارتها للعراق لصالح إيران، حيث سيصل ارتداده لشمال شرق سوريا، وخاصة بعد تصريح مستشار ولايتي بأن مرحلة ما بعد داعش هي الرقة وشمال شرق سوريا وادلب[٢٥].

ثانياً: سيكون مصدراً لإلهاء الشعب عن الأزمات الداخلية، ففي روما القديمة كانت عروض القتال والمصارعة بين المحاربين وسيلة لإشغال الناس عن المشاكل الداخلية للإمبراطورية. وهنا كان لا بد من وسيلة قوية تتناسب مع حجم الأزمات الداخلية في تركيا، لذلك فإن تسيير الدوريات المشتركة بين واشنطن وأنقرة في المنطقة الآمنة بشمال شرق سوريا، يعني بداية طريق الحل، وخفض حدة التوتر والمخاوف الأمنية لدى تركيا، والتوصل لتفاهمات ولو بشكل جزئي بين الطرفين. الأمر الذي يفرض على تركيا خفض حدة التهديدات لهذه المناطق،

---

[23] Noam Chomsky - "10 strategies of manipulation" by the media. [PDF]

[٢٤] سناء منيغر، المرجع السابق، ص ٢١.

[٢٥] سيطرة الأسد وإيران على البوكمال تأذن بمرحلة جديدة في سوريا.

إلا أن هذا الهدوء على الحدود الجنوبية لتركيا لا تصب في مصلحة الحزب الحاكم من الداخل خاصةً في الوقت الحالي، وهي أحد الأسباب التي دعته بالعودة إلى لغة "التهديدات" من جديد، الغاية منها نشر الفوضى في المكان، فالتغيّرات الحاصلة في المشهد السياسي التركي، كخسارة مدن ذات دلالات رمزية كفيلة بتراجع شعبية الحزب الحاكم، خاصةً وأنها بدت كخسارة معركة كبرى لديها، كون بداية تسلمه للسلطة كانت من خلال البلديات ويبدو أن نهايته ستكون من خلالها، فخسارته هذه تجعله يسرّع من تنفيذ مخططاته في سوريا. كما أنه لم يجد حلاً لمعضلة تدخله في سوريا، وخاصةً في ادلب، مدركاً حجم المصائب التي ستحل عليه مستقبلاً، فأوجد بدائل أخرى عبر التهديد باجتياح مناطق شمال شرق سوريا لنشر الفوضى وصرف النظر عن خسائره في تركيا، واستخدامها كورقة ضغط على كافة الأطراف للخروج بالحلول السلمية التي تأتي بأقل الأضرار على نظامه وحكمه؛ لا سيما بعد تعالي الأصوات في تركيا لإنهاء الملف السوري، كما أن أي تأخير من شأنه أن يُعمّق أزماته الداخلية من انشقاقات؛ فضلاً عن الواقع الاقتصادي المنهار، والخسائر المتنوعة بكافة المجالات السياسية والإدارية، هي نتيجة عقابية لسياساتها في سوريا. فلا سبيل للخروج من هذه المحنة إلا بالتصعيد العسكري ونشر الفوضى في شمال شرق سوريا وتدخلها بحجة حماية مواطنيها، خصوصاً بعد زعزعة دوره السياسي فيها. كما أنها تهدف لعمل خطوة استباقية لمنع فرض عقوبات جديدة على تركيا تزيد من تعقيد موقفه.

إذاً فالمصلحة المشتركة لدى إيران وتركيا تقتضي نشر الفوضى في شمال شرق سوريا، كون الدولتين أصبحتا في مرمى نيران الحرب الأمريكية، أي اللاعب الخصم، فالاستراتيجية الأمريكية الجديدة تقوم على مبدأ الحرب الاقتصادية للضغط على الدول بدلاً من الصدام العسكري، وكان لتركيا وإيران النصيب الأكبر منها، مما دفع بهما للبحث عن استراتيجيات جديدة، لمواجهة الولايات المتحدة سيما على الصعيد الاقتصادي، فأخذت تعتمد أساليب أخرى غير مباشرة، إحداها اعتماد هذا الأسلوب في شمال شرق سوريا، للضغط على واشنطن كي توقف حربها الاقتصادية عليهما، إلى جانب الأهداف الأخرى.

خطوة للّعب بعامل الوقت

في شمال شرق سوريا ينتظر الجميع نتيجة "المنطقة الآمنة"، فكل طرف يثق بقدرته على تحقيق الفوز، وبأن النتيجة ستكون لصالحه، لذا فعامل الوقت يلعب دوره للوصول إلى حتمية النتيجة ولصالح من ستكون.

لكن أحياناً يستطيع البعض التحكم بالنتيجة التي يريدها، كما يحصل في لعبة النرد، فالنتيجة تقوم على مبدأ الرمية العشوائية، لكن أحياناً، يستطيع رامي حجر النرد التحكم بالنتيجة، لذا يمكن القول أن من يرمي النرد أولاً هو الفائز أو "من يبادر هو المتحكم"، لذا فالنتيجة في المنطقة الآمنة ستكون حتمية وفقا لرؤية الولايات المتحدة، كونها هي من طرحت فكرة "المنطقة الآمنة" أي هي من رمت حجر النرد في البداية، وبهذه الحالة فاللاعب الآخر سيرضى بالنتيجة مهما كانت تداعياتها.

ويبدو أن الوصول إلى النتيجة الحتمية التي ترغب بها الولايات المتحدة تحتاج منها التحكم بعامل الوقت، أي أن عليها إطالة المدة حتى تستقر الأمور لصالحها، ويكون ذلك بمثابة الفوز، فقد أخذت تتحكم بعامل الوقت من تأخير ومماطلة لما لها فوائد لأحد الأطراف وتداعيات سلبية على الآخر، ففي النهاية ستصبح النتيجة حتمية ولا يملك الطرف الآخر أي خيار سوى القبول بالنتيجة. وهي استراتيجية ترى فيها تركيا إلهاء لها، لتمرير مشروع أو قرار غير مقبول لديها، وتقديمه على أساس "موجع ولكنه ضروري"، وهي خطة تعرف باستراتيجية "التأجيل" وفقاً لتشومسكي، وتستخدم كوسيلة للتحكم في الشعوب، والإيحاء بمستقبل أفضل، وتجنب التضحية المطلوبة، مما يعطي مزيداً من الوقت للتأقلم مع القرار، وقبوله لتنفيذ مشاريع وقرارات أخرى[٢٦].

وعليه يمكن اعتبار عامل الوقت عبارة عن حرب هادئة بين طرفي المفاوضات، أي مجرد تفاهمات وحديث حول آلية إنشاء هذه المنطقة دون أي تطبيق فعلي، وهذا ما تراها تركيا فوزاً للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الكرد، فهي تسعى (الولايات المتحدة) من خلالها

[26] Noam Chomsky - "10 strategies of manipulation" by the media. pdf

تأمين هذه القوات لنفسها طيلة هذه المدة من الناحية الدفاعية والهجومية، وحصار لحدود تركيا الجنوبية وفي النهاية يُقلل من احتمالية الهجوم عليهم.

إلا أن مسالة الوقت ودوافع الولايات المتحدة غامضة حتى بالنسبة لحليفتها قوات سوريا الديمقراطية، بالرغم من الميل لصالحها في النقاط السابقة أعلاه، كزيادة التحصين والقوة العسكرية، وهو ما يراه البعض فوزاً للكرد في سوريا، لكنه "فوز بطعم الخسارة"؛ كونها لا تستند لأية صيغة قانونية، ويبقي الغموض حول مستقبل المنطقة قائماً. كما أن تركيا أيضاً بدأت تستغل عامل الوقت كرد فعل من خلال زيادة القوة العسكرية على الحدود؛ بالإضافة إلى حفر خنادق وقواعد عسكرية، ولم تسحب أية قوة عسكرية لها من الحدود. في حين أن جميع التصريحات الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية لا تصب في مصلحة أي طرف بشكل مباشر، فمن أهداف الولايات المتحدة في سوريا بشكل أساسي هو تحجيم النفوذ الإيراني على المدى البعيد، وتأتي الأولوية بإبعاد شمال شرق سوريا عن النفوذ الإيراني كخطوة لتقليل هذا النفوذ. فشمال شرق سوريا بالنسبة لإيران هي كالمنطقة الحاجزة، التي تُقلل أو تمنع الاحتكاك بينها وبين سوريا من خلال العراق، وتسعى للسيطرة عليها كنقطة عبور إلى سوريا ومنها للمتوسط. وبهذه الحالة تسعى أو تضطر الدول الكبرى كالولايات المتحدة إلى السيطرة على هذه المنطقة وابقائها كنقطة لمنع الاحتكاك وتحقيق المشروع الإيراني، لذا فتركها لهذه المنطقة يعني إزالة الحاجز بين سوريا والعراق، والسؤال هو: أي سلوك ستتبعه الولايات المتحدة وأي شريك سترضي في النهاية؟

لكي تنجح المنطقة الآمنة ويستقر شمال شرق سوريا

إن ما يُصعّب الأمور في المنطقة الآمنة هي فرضيات الخسارة والربح لصالح طرف على حساب الآخر، والتي لوحظ نتيجتها من مناطق خفض التصعيد والمناطق العازلة، لكن في المنطقة الآمنة سيبقى أحد الطرفين غير راضٍ عن النتيجة كونه سيخرج خاسراً من هذه اللعبة، كما لوحظ في النقاط أعلاه. أي لا توجد صيغة مشتركة ترضي الجميع، فيبقى هاجس الانتقام لدى الخاسر قائم، فخسارته تعني سقوط صورته أمام الجميع. ومن هنا فإن هذه المنطقة يمكن أن تؤدي لاستقرار مؤقت بالنسبة للطرفين، إلا أن خيار الحرب يبقى مفتوحاً؛ كونها لا تعالج الصراع على المدى البعيد. فمصطلح المنطقة الآمنة لا تعالج المشكلة بمجرد اقتراحها وتنفيذها

بين طرفين، لأن سجل هذا المصطلح مليء بالفشل، حيث يكون المدنيين فيها أكثر عُرضة للخطر، وأحياناً تهدف لمنع تدفق النازحين عبر الحدود، ومن الأمثلة حول فشل طرح هذه المناطق:

البوسنة والهرسك:

أُطلق مصطلح "المنطقة الآمنة" على المواقع التي أقامتها الأمم المتحدة في جمهورية البوسنة والهرسك على أنها آمنة، وقد طُرح هذا المفهوم لأول مرة في منطقة سريبرنيتشا والمناطق المحيطة بها، ثم توسع لتشمل مناطق أخرى بموجب القرار ٨٢٤ في ٦ مايو/ أيار ١٩٩٣، وكان الهدف منه حظر أي نشاط عسكري داخل وحول هذه المناطق، ونشر قوة للأمم المتحدة لحماية تلك المناطق[٢٧].

إلا أن هذه القرارات لم تنجح في حماية بلدة سريبرنيتشا، وفشلت مساعي الأمم المتحدة في تجنيب المنطقة لأكبر الفظائع خلال الحرب التي استمرت من عام ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥ في البوسنة والهرسك، حيث سقطت هذه المنطقة وضواحيها أمام القوات الصربية– البوسنية؛ إذ أن عدم استجابة مسؤولو حفظ السلام لمساندة قواتهم شرق البوسنة، سمح للقوات الصربية باجتياح المدينة بسهولة، ودون أي عوائق، وتنفيذ الإعدام المتعمّد بحق أكثر من ٧٠٠٠ رجل وصبي، ناهيك عن ارتكاب عمليات الاغتصاب والعنف الجنسي وانتهاكات أخرى، وهو مثال يُسلط الضوء على مخاطر "المنطقة الآمنة"، دون تأمين الحماية الكافية لسلامة السكان، وتأمين قدرات عسكرية كافية لردع أي هجوم[٢٨].

رواندا:

في مايو/ أيار ١٩٩٤ وسّع مجلس الأمن صلاحيات بعثة تقديم المساعدة للأمم المتحدة في رواندا، بموجب القرار ٩١٢ في ٢١ أبريل/ نيسان ١٩٩٤، لإقامة مناطق إنسانية آمنة، لحماية المدنيين المعرّضين للخطر، إلا إن المنطقة الآمنة الوحيدة التي أُنشأت كانت بمبادرة فرنسية مدعومة من مجلس الأمن سُميت بعملية "تركواز" في ٣ يوليو/ تموز عام ١٩٩٤،

[٢٧] القاموس العملي للقانون الانساني / مناطق ومواقع محميّة /

[٢٨] أسئلة وأجوبة حول "المناطق الآمنة Human Rights Watch

وشملت المنطقة الجنوبية من رواندا، وقد تم تفويض الفرنسيين والسنغاليين والموريتانيين لاستعمال القوة في حماية هذه المنطقة. ولكن عند انسحاب الجيش الفرنسي، حلت قوات حفظ السلام مكانه بموجب تفويض، فتعرضت المنطقة إلى هجمات وعمليات قتل من جانب الجيش الرواندي، وفقد ما بين ٦٠٠٠ و ٨٠٠٠ شخص، وهنا أيضاً لم تكن مسؤوليات قوات الأمم المتحدة محددة بما فيه الكفاية لحماية السكان، ومنع المذابح الجماعية [٢٩].

سريلانكا:

خلال الأشهر الأخيرة من الحرب الأهلية التي دامت ٢٦ عاما في سريلانكا، في أوائل عام ٢٠٠٩، قصفت القوات الحكومية مناطق مكتظة بالسكان، ثم أُعلنت بعدها مناطق تسيطر عليها "جبهة نمور تحرر التاميل" مناطق آمنة، لكن القوات الحكومية واصلت مهاجمتها، حيث لقى عشرات آلاف المدنيين حتفهم في مناطق سيطرة الجبهة، وكان أغلبهم في المناطق الآمنة، بسبب قصف الجيش السريلانكي لها، الذي تغاضى عن سقوط ضحايا من المدنيين، كما منع دخول الوكالات الإنسانية لتلك المنطقة، لتقديم المساعدات، مما أدى لتفاقم الوضع المأساوي لديهم [٣٠].

النتائج والتوصيات

رغم الفشل في الحفاظ على الأمان في المناطق التي تم ذكرها في الأمثلة السابقة، إلا أن خيار "المنطقة الآمنة" يبقى البديل الأكثر فعالية والأفضل بين الخيارات السيئة للمجتمع الدولي لحماية سكانها من المخاطر. ويبقى خيار نجاح هذه المنطقة مفتوحاً، فتجربة إقليم كردستان العراق لا تزال تحمل معالم نجاح المنطقة الآمنة التي تطورت لحكم ذاتي، ولضمان نجاح هذه المنطقة الآمنة في سوريا، توجد عدة مسائل يتوجب معالجتها وهي:

١- معالجة النزاع الكردي التركي من الجذور، فحل المسألة الكردية في تركيا سيكون حلاً لمشكلتها مع الكرد في سوريا، وذلك من خلال المفاوضات، والخروج من الطابع الاستبدادي نحو سياسة أكثر عقلانية؛ وخاصةً ما جرى في بداية العام الحالي في ظل تأكيد قيادات حزب العمال

[٢٩] القاموس العملي للقانون الانساني / مناطق ومواقع محميّة /

[٣٠] أسئلة وأجوبة حول "المناطق الآمنة Human Rights Watch

الكردستاني دعمهم للسلام في تركيا، والالتزام بحل سياسي يبدد المخاوف التركية، وهو حل يرضي جميع الأطراف بعيداً عن اللعب على وتر فوز أحد على حساب آخر خاسر.

٢- التفاوض يجب ألا يقتصر بين الطرفين الأمريكي والتركي فحسب، وإنما يجب أن يتسع ليشمل قوى أخرى، كـ روسيا والنظام السوري. فأي نتيجة أو آلية اتفاق ترضي الجميع ستفضي إلى الاستقرار في المستقبل، ويضمن عدم حصول أي انتهاكات بالمستقبل بما يضمن نجاح هذه المنطقة وحماية سكانها.

٣- تأمين حماية كافية، بموجب قرار من مجلس الأمن الدولي، كحظر للطيران ونشر قوات على الأرض، كقوات حفظ السلام، وقوات عسكرية محلية مسلحة ومحترفة ومجهزة لردع أي هجمات محتملة، كون المنطقة تعرضت لهجمات تنظيم الدولة الإسلامية، وما تزال خلاياه منتشرة بكثافة.

٤- التزام هذه القوات (قوات حفظ السلام) باتفاق طويل الأجل لحماية المنطقة، دون انسحاب في أي حال من الأحوال، حتى عند وقوع إصابات، كون السبب في فشل التجارب السابقة في سريلانكا ورواندا والبوسنة والهرسك، كان انسحاب تلك القوات من مواقعها أو الوقوف على الحياد عند تعرضها لهجمات، الأمر الذي أدى إلى مجازر مروّعة.

٥- عدم انتهاك المنطقة الآمنة لحرية التنقل داخل المنطقة وخارجها، ووضع خطة طوارئ لمنع الترحيل القسري منها.

٦- وجود قانون ونظام فعال ونزيه في المنطقة الآمنة، لتأكيد عمل الجهات الفاعلة والضامنة مع الوكالات والمنظمات.

٧- ترتيبات لضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وعلى الأطراف المتفقة أن تكون على استعداد لإعطاء موافقة مسبقة لهذا الوصول، وإنشاء آلية لمنع تأخير وصول المساعدات. وفي حال إنشاء مجلس الأمن الدولي منطقة آمنة دون موافقة الحكومة، ينبغي القيام بذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لضمان وصول هذه المساعدات دون عوائق[٣١].

[٣١] أسئلة وأجوبة حول "المناطق الآمنة Human Rights Watch

٨- أن تكون هذه المنطقة آمنة لسكانها وليس لسكان مهاجرين إليها، فخلط سكان جدد مع أصحاب المكان، ربما يخلق مشاكل أمنية خطيرة، وخاصة عند وجود مجموعات عرقية أو دينية مختلفة. كذلك الأمر بالنسبة للقوات الأجنبية وإبعادها إلى الحدود والاكتفاء بقوات محلية، بما يضمن سلامة المواطنين وأمنهم داخل هذه المناطق.

٩ – استراتيجية الحماية والتمكين، وهي تقوم على مبدأ تأمين الحماية للسكان في هذه المنطقة، إلى جانب إزالة كافة العقبات سواء أكانت قانونية أو سياسية أو اجتماعية أو غيرها، التي تضعها في مراتب أدنى، وتطوير قدرات الأفراد والجماعات في المنطقة وتمكينهم من اتخاذ قرارات لمواجهة المواقف الصعبة، وإيجاد طرق المشاركة لحلول تضمن الأمن الإنساني لهم وللآخرين.